○ تشكل الاناث أكثر من نصف عدد السكان بقليل. وعموماً، فان مساهمات الاناث في قوة العمل الفلسطينية، وبخاصة العمل المأجور، تتسم بالضعف وانخفاض النسبة، وهي لا تتجاوز، في أفضل الحالات، ما نسبته ١٢ بالمئة[٣].

○ حالات النزف الدائمة لمن هم في سن العمل من الضفة والقطاع الى الخارج، للعمل في الاقطار العربية النفطية، وغيرها، وذلك نتيجة سياسات الاحتلال الاسرائيلي وآثارها الاقتصادية ـ الاجتماعية. وقسم من هؤلاء يمنعه الاحتلال من العودة، فيما يعود قسم بين وقت وآخر[٤].

○ واضافة الى حالة النزف الخارجية، فان هناك عملية استجرار لقوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع للعمل في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. وبعيداً من الارقام الرسمية الاسرائيلية، فان التقديرات تؤكد ان نصف عمّال الضفة والقطاع يعملون في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي، وبخاصة في قطاع التشييد والبناء والزراعة وبعض فروع الصناعة[٥].

○ وباستثناء الحالتين السابقتين، فان اعداداً غير محدودة من عمال الضفة والقطاع يتمّ استخدامها في المشاريع والمستوطنات الاسرائيلية القائمة في الضفة والقطاع. وعموماً، فان هذا الاستخدام يتمّ تحت ضغط حاجيات العيش، وافتقاد فرص العمل، والتي هي بين نتائج الاحتلال وسياساته، على الصعيدين، السياسي والاقتصادي.

وكما هو واضح من المعطيات السابقة، هناك سببان لانخفاض حجم قوة العمل الفلسطينية: الأول سياسات الاحتلال وممارساته؛ والثاني بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. واذا كان السبب الثاني ثانوياً، فان السبب الاول يمتد، في تأثيراته، الى ما هو أبعد من الارقام المتعلقة بقوة العمل الفلسطينية دخولاً في صياغة التكوين العام لقوة العمل ومواصفاتها.

ومن ناحية أولى، فان قوة العمل الفلسطينية، تتشكل من أغلبية ابناء المخيمات في قطاع غزة، ومن ابناء الريف والمخيمات في الضفة، والاقلية منها تسكن مدن الضفة والقطاع، كما ان أغلبية العمال ذات مستوى تعليمي وتدريبي منخفض المستوى، ممّا يستتبع انخراطها في أعمال من طبيعة خاصة، لا تحتاج مهارات ومستويات تدريب عالية؛ كما ان اجور العمّال تتسم بالضعف والانخفاض[٦].

ومن ناحية أخرى، فان ضعفاً واضحاً يبرز في البنية السياسية والنقابية للعمال الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وعملياً يعود ذلك الى سياسات الاحتلال تجاه الحركة العمالية ونقاباتها بشكل أساسي، حيث تقاوم من جانب الاحتلال، وتمنع الانشطة السياسية والنقابية للعمال تحت دواعي «الأمن». وهذا ما لاحظته التقارير المتتالية لمكتب العمّال الدولي، وهي تقارير سنوية يتمّ نشرها بشكل دوري[٧].

ويتجسّد التعبير البارز لضعف البنية النقابية لعمّال الضفة والقطاع في انخفاض حجم العضوية في النقابات، وهي لا تتجاوز ما نسبته ٥٠,٨ بالمئة من اجمالي العاملين بأجر في الضفة، مقابل أقل من واحد بالمئة لمن هم في قطاع غزة من العاملين بأجر؛ ويضاف الى ذلك التوزّع في الحركة النقابية، حيث ان هناك عدداً من النقابات الاقليمية للعمال في الضفة والقطاع[٨]. ويبلغ العدد الاجمالي للنقابات العمالية في الضفة ٣٥ نقابة، يقابلها سبع نقابات في القطاع، وهناك عدد مماثل من النقابات غير المعترف به. وقد أشار «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧» الى بعض جوانب الضعف